

مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

٣٨٤ - ٤٥٨

بمحقق
السيد أحمد دصقر

الجزء الأول

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم
الامم لله وسالعلم والرحمة الرحيم
ملك يوم الدين
انا كعبك وانا كسبح
اهدنا الصراط المستقيم
صراطك الذي لا نعيم عليه
عن المعطون عليه ولا الطالين



اسم الله الرحمن الرحيم

شغل البيهقي بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنفق حياته في تحصيلها ودرسها وإيصالها نقية بوضاء إلى أبناء الإسلام الذين افترض عليهم ربهم أن يأخذوا ما آتاهم الرسول ، وأن ينتهوا عما نهىهم عنه ، والذين أمرهم رسولهم الكريم أن يلبثوا عنه مقاتله إلى من بعدم لتكون كلمة الله وكلمة رسوله باقية على وجه الزمان ؛ تنير للمسلمين سبيلهم ، وتدير على الحق أعمالهم وأقوالهم ، وتجمع قلوبهم على عبادة من خلقهم ورضى لهم الإسلام دين عزة وسعادة في الدنيا والآخرة .

* * *

وقد دفعه هذا الشغف العظيم إلى العناية بآثار الشافعي : ناصر السنة ، ومؤسس فقها ، وفاتح أقالها ، والذي شهد له أعلام العلماء بأنهم ما عرفوا فقه السنة إلا بعد أن استخرج مكنونها ، واستنبط فنونها ، وجلى دقائقها ببيان المشرق المتيقن ، وأسلوبه الجزل الرصين .

وما كانت عناية البيهقي بآثار الشافعي وإيدة الخطورة العابرة ، والفكرة السائرة ، والنظرة الطائرة ، بل كانت وليدة التأمل الوثيق ، والتفكير العميق ، والاعتبار الدقيق ، والمقايسة بين ما كتبه الأئمة الذين قاموا بعلم الشريعة ، وبنوا مذاهبهم على مبلغ علمهم من كتاب الله ، وسنة رسول الله .

وقد انتهت تلك المقايسة بالبيهقي إلى عرفانه أن الشافعي أكثر الأئمة اتباعا ، وأقوام احتجا ، وأصحهم قياسا ، وأبينهم بيانا ، وأفصحهم لسانا ،

وأوضحهم إرشادا فيما صنف من كتب في الأصول والفروع جميعا .

ولما فرغ البيهقي من تصنيف مصنفاته في السنة ألف كتابا عن منشى السنة وهو كتاب « دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم » .

ولما انتهى من ترتيب كتب الشافعى وتصنيفها وتخرج أحاديثها رأى كذلك أن يخص الشافعى بكتاب ، وقوى من عزمه أن بعض أصحابه اقترح عليه تأليف هذا الكتاب ، وفى ذلك يقول : « وقد سألتى بعض أصحابنا من أهل العلم والبصيرة أن أجمع كتابا مشتملا على ذكر مولد الشافعى ونسبه ، وتعلمه ، وتعليمه ، وتصرفه فى العلم ، وتصانيفه ، واعتراف علماء دهره بفضله ، وما يستدل به على كمال عقله ، وزهده فى الدنيا ، وورعه ، واشتهاره بمخاض الخير ومكارم الأخلاق - فى وقته وبمد وفاته - فأجبتة إلى مسألته ؛ اقتصارا منى فى ذكر معرفته بالفقه ، وحسن مناظرته على تسمية تصانيفه ، وطرف من حكاياته دون ذكر كيفية تصرفه ؛ فإن العلم به إما يقع بالنظر فى كتبه المصنفة فى أصول الفقه ثم فى « المبسوط » المردود إلى ترتيب المختصر ، ثم فى « السنن » حتى خرجها على مسائل « المبسوط » فى مائتى جزء وأكثر ، ثم بالنظر فى كتاب « معرفة السنن والآثار » الذى أوردت فيه كلام الشافعى على الأخبار ، بالجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل فى سبعين جزءا ، ثم فى كتاب « المدخل » المخرج على أصوله

فيستدل بذلك على صحة أصول الشافعى ، وحسن بنائه الفروع عليها ، موافقا لشريعة المصطفى فى اتباع الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وآثار

الصحابة، والقياس على ما ثبت بأحد هذه الأصول .

وقد اعترف البيهقي بأنه قد سبق إلى التأليف في هذا الموضوع حيث يقول :

« وقد صنف جماعة من أهل العلم في فضل الشافعي ، ومنافيه كتباً مشتملة على ذكر ما نقل إليهم من أحواله الجليلة ، وأقواله الحسنة ، وأفعله المحمودة ، وما خص به من الجمع بين علم الأصول والفروع في أحكام الشريعة ، ومشاركة غيره في سائر أنواع العلوم » .

ولم يكن البيهقي في حديثه هذا بسبيل ذكرها وذكر أصحابها ، ولكنه كان يريد الاستشهاد بما ذكره على صحة جواز أن يكون الشافعي هو المراد بمحدث عالم قریش ؛ لأن الشافعي كما قال : « قد صنف الكتب ، وفق العلم ، وشرح الأصول والفروع ، وعلا في الذكر بما ألف وشرح ، وفتح الله على لسانه العلم الكثير ، ومر في آذان السامعين ، ووعته القلوب ، فازداد على مر الأيام حسناً وبياناً » .

ولكن البيهقي قد ذكر في ثنايا الكتاب : الكتب المصنفة في فضائل الشافعي التي روى عنها أو قرأها ، وهي :

(١) كتاب أبي سليمان : داود بن علي الأصفهاني ، إمام أهل الظاهر (٢٠١ - ٢٧٠) .

(٢) « أبي عبد الله : محمد بن إبراهيم البوشنجي ، المالكى (٢٠٤ - ٢٩٠) .

(٣) « أبي يحيى : زكريا بن يحيى الساجي المتوفى سنة ٣٠٧ .

(٤) « أبي محمد : عبد الرحمن بن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧) .

(٥) كتاب أبي الحسن : محمد بن الحسين الآبري العاصمي المتوفى سنة ٣٦٣

قال السبكي عنه : وهو كتاب حافل رتبته على أربعة وسبعين بابا.

(٦) كتاب الصاحب بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٠)

(٧) » أبي منصور : محمد بن عبد الله بن حمشاذ (٣١٦ - ٣٨٨)

(٨) » أبي بكر : محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني المتوفى سنة ٣٨٨

(٩) » الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله ، المعروف

بابن البقيع ، قال عنه ابن السبكي : وهو مصنف جامع (٣٢١ - ٤٠٥)

(١٠) كتاب أبي القاسم : حمزة بن يوسف النهدي المتوفى سنة ٤٢٧

(١١) » أبي نعيم : أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠

وقد آلف في مناقب الشافعي قبل البيهقي أو في عصره كثير من العلماء -

عدا هؤلاء ، لكن لم يشر إليهم البيهقي في هذا الكتاب ومنهم :

(١) أبو حاتم : محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح (المتوفى سنة ٣٥٤)

(٢) أبو علي : الحسن بن الحسين بن حنكان الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٥٠)

(٣) أبو عبد الله : محمد بن أحمد شاكر القطان (المتوفى سنة ٤٠٧)

(٤) إسماعيل بن محمد السرخسي للقراب (المتوفى سنة ٤١٤)

(٥) أبو منصور : عبد القاهر بن طاهر البغدادى (المتوفى سنة ٤٢٨)

(٦) أبو عبد الله : محمد بن سلامة المصري (المتوفى سنة ٤٥٤)

وقد آلف أبو الحسين : محمد بن عبد الله الرازي (المتوفى سنة ٣٤٧)

والله تمام الرازي (٣٣٠ - ٤١٤) كتابا مستقلا فيمن روى عن الشافعي ،

ولكن البيهقي لم ينقل عنه ، وإنما نقل عن كتاب « أسامى من روى عن الشافعى » للدارقطنى .

* * *

بدأ البيهقى كتابه ببيان فضل أهل الحديث ، وأنهم الطائفة القائمة على إحقاق الحق حتى تقوم الساعة ، كما وعد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .
ثم تحدث عن فضل قريش وما جاء فى تخصيصها بالتقديم والاتباع ، وأن الشافعى هو المشار إليه بحديث النبى ، صلى الله عليه وسلم : أن عالم قريش عملاً طبق الأرض علماً .

ثم تحدث عما جاء فى تخصيص بنى هاشم بالاصطفاء وبنى المطلب الذين ينتمى إليهم الشافعى ، وتفضيل أهل اليمن بالإيمان ، والفقہ ، والحكمة .
ثم فصل القول فى حديث : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يحدد لها دينها » وتأويل بعض العلماء لهذا الحديث بأن الذى جاء على رأس المائة الثانية هو الشافعى .

ثم نقد البيهقى العلماء الذين ظفروا بالوجاهة والعز والثروة عند الرؤساء ، ونالوا من الشافعى ، ورموه بأنه كان قليل العلم بالكتاب ، وأنه لم يكن من أهل الاجتهاد ، وأعقبه بالحديث عن آذى قرابة الرسول أو أراد هوانهم ، ثم بين سبب تأليفه للكتاب .

وتحدث بعد ذلك عن مولد الشافعى ، ومكان ولادته ونسبه ، وأفاض القول فى ذلك إفاضة شافية مقنعة .

ثم تحدث عن تعليم الشافعى ، وما روى فى اشتغاله بتعلم الأدب والشعر وعن رحلته وهو ابن ثلاث عشرة سنة إلى مالك بن أنس بالمدينة .
ثم بين خروج الشافعى إلى اليمن وولايته بعض أعمالها ، ومقامه فيها حتى

اتهم بالاشتراك في مؤامرة بعض العلويين بها ، وحمله إلى الرشيد وحسبه
ببغداد ، وما كان بينهما من محاورات ومراجعات انتهت بمقو الرشيد عنه ،
وإكرامه له .

ثم أسهب في بيان المناظرات الرائعة ، والمحاورات العلمية الشائقة ، التي
جرت بين الشافعي وبين محمد بن الحسن الحنفي في مجلس الرشيد ، وفي غيره
من المجالس بمدينة بغداد ومدينة الرقة ، وأن الرشيد كُتِبَ له بخبر تلك
المناظرات التي ظهر فيها الشافعي على محمد ، وقطع حججه ، وطبع على فمه بخاتم
الصمت ، فأعجب الرشيد بموقف الشافعي الهاشمي ، وقال : « وما يُنْكَرُ لرجل
من عبد مناف أن يقطع محمد بن الحسن ؟ » وأمر له بمجازة ، ورغب إليه في أن
يلازمه ، كما رغب إليه المأمون في ذلك .

ثم بين مكانة الشافعي عند الرشيد والمأمون ، وعودة الصفاء والإخاء بين
الشافعي ومحمد بن الحسن ، وكتابة الشافعي لـ « الكتاب محمد » ، وتأليف الكتاب
البغدادي الرد على الأحناف ، ورأي الشافعي وغيره في أبي حنيفة وأصحابه .

ثم تحدث عن صحة نية الشافعي ، وقصده الجليل في تأليفه لـ « كتابه » ، وحسن
مناظرته لمن خالقه ، وغلبته كل من ناظرة بالعلم والبيان ، وذكر نماذج رائعة
من تلك المناظرات .

وخلص من هذا إلى الحديث عن دخول الشافعي العراق أيام المأمون للتدريس
والتعليم . ثم تحدث عن سبب تصنيف الشافعي لـ « الكتاب » « الرسالة القديمة »
ثم في ذهاب الشافعي إلى مصر ، وتصنيفه بها الكتاب المصرية الجديدة .
وذكر البيهقي في صدر هذا أن الربيع بن سليمان لقيه بمدينة « نصيبين » قبل أن

يدخل مصر ، وقال عنه : كان الشافعى يعمل الباب من العلم ثم يقول : يا جارية
قوى إلى القَدَاح فتقوم ؛ فتسرج له ، فيكتب ما يحتاج أن يكتبه ويرسمه
في موضعه ، ثم يطفىء السراج ويستقى على ظهره فيعمل الباب من العلم .
... وهكذا ، فقلت له : يا أبا عبد الله ، لو تركت السراج يقْدُ ؛ فإن
هذه الجارية منك في جهد ؟ فقال : إن السراج يشغل قلبى .

وقال لى يوما : كيف تركت أهل مصر ؟

فقلت : تركتهم على ضربين : فرقة منهم قد مالت إلى قول مالك ، وأخذت به ،
واعتمدت عليه ، وذبت عنه وناضلت . وفرقة قد مالت إلى قول أبى حنيفة ،
فأخذت به ، وناضلت عنه .

فقال الشافعى : أرجو أن أقدم مصر - إن شاء الله - وآتيهم بشيء
وأشغلهم به عن القولين جميعا .

قال الربيع : ففعل ذلك - والله - حين دخل مصر .

ثم روى البيهقى عن بحر بن نصر الخولانى أنه قال :

قدم الشافعى من الحجاز ، فبقي بمصر أربع سنين ، ووضع هذه الكتب فى
أربع سنين . . وكان يضع الكتب بين يديه ويصنّف ، فإذا ارتفع له كتاب
جاء صديق له يقال له : « ابن هرم » فيكتب ، ويقرأ عليه « البويطى » وجميع من
يحضر يسمع فى « كتاب ابن هرم » ثم ينسخونه بعد . وكان « الربيع » على
حوائج الناس فرما غاب فى حاجة ، فيعلم له ؛ فإذا رجع قرأ الربيع عليه ما فاته .
ثم عقد بابا عظيما ذكر فيه عدد ما وصل إليه من مصنفات الشافعى ؛ فذكر
من الكتب التى تجمع الأصول وتدل على الفروع ثلاثة عشر كتابا ، ثم قال :

« ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع وهي التي تعرف « بالأم » في الطهارات : كتاب الوضوء والتميم . . الخ وفي الصلوات والزكوات والصيام ، والحج ، والمعاملات ، والإجازات ، والعطايا ، والوصايا ، والفرائض وغيرها ، والأنسكة ، والجراح ، والحدود ، والسير والجهاد ، والأطعمة والقضايا والعقوبات وغيره .

وذكر تحت كل عنوان من هذه العناوين الكتب التي ألفها الشافعي فيها ، ثم قال : « فذلك مائة ونيف وأربعون كتابا » .

وهذا الباب من أهم أبواب الكتاب ؛ لأنه بين فيه الكتب الأخرى - عدا ماسبق - والتي أملاها على أصحابه ورواها عنه الربيع بن سليمان المرادي ، وبين الكتب التي لم يسمها الربيع من الشافعي ، والتي يقول فيها : « قال الشافعي رحمه الله . كما بين فيه كتب الشافعي التي ألفها في القديم ، ورواها عنه الحسن بن محمد الزعفراني ، والكتب التي أعاد تصنيفها في الجديد ، والكتب التي أمر بتزيينها ، لتغير اجتهاده فيها ، والكتب الأخرى التي رواها عنه الحسين السكراييني ، وأحمد بن يحيى الشافعي البغدادي : أبو ثور ، وأحمد ابن حنبل ، والحميدي ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن مقلص ، والربيع بن سليمان الجيزي - وهو غير المرادي - والحاتر ابن سريج النقال ، والحسين الفلاس ، وبجر بن نصر ، وغيرهم .

ومن أجل ما في هذا الباب قول الشافعي :

« ألفت هذه الكتب واستفرغت فيها مجهودي ، ووددت أن يتعلمها الناس ولا تُنْسَبَ إلي » .

ثم عقد باباً ذكر فيه ما يستدل به على رغبة العلماء في عصر الشافعي ومن
بعد عصره في كتبه ، والافتباس من علمه ، والانتفاع به ، وحسن الثناء عليه .
وصدوره بقوله : « وذلك لانفراد من فقهاء الأمصار بحسن التأليف ؛ فإن حسن
التصنيف يكون بثلاثة أشياء :

أحدها : حسن النظم والترتيب .

والثاني : ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول .

والثالث : تحرى الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه .

وكان قد خص بجميع ذلك ، رحمة الله عليه ورضوانه »

وذكر في هذا الباب قول الجاحظ : « نظرت في كتب هؤلاء النبعة الذين
نبغوا ، فلم أر أحسن تأليفاً من المطالبي ، كأن فاه نظم دُرّاً إلى در » .

ثم ذكر ما يستدل به على حفظ الشافعي لكتاب الله ، ومعرفة بالقراءات ،
وحسن صوته بالقراءة . وجعل الباب الذي يليه فيما يستدل به على معرفة الشافعي
بتفسير القرآن ، ومعانيه ، وسبب نزوله .

ثم أتبعه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعي بمعاني أخبار رسول الله .
وقد بدأه بقول أحمد بن حنبل : ما كان أصحاب الحديث يعرفون معاني حديث
رسول الله حتى قدم الشافعي فيبينها لهم .

وهو باب عظيم أتى فيه البيهقي بمثل رائعة تدل على أن الشافعي كان -
كما قال يونس بن عبد الأعلى - نسيج وحده في هذه المعاني .

ثم أعقب ذلك بباب ما يستدل به على فقه الشافعي ، وتقدمه فيه ، وحسن

استنباطه . وقد أورد البيهقي في هذا الباب حديث النعمان بن بشير : أنه أتى رسول الله وقال له : إني نحت ابني هذا غلاما كان لي ، فقال صلى الله عليه وسلم : أكلَ ولدك نحت مثل هذا؟ فقال : لا ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فارجه .

وقول الشافعي فيه : « حديث النعمان حديث ثابت ، وبه نأخذ ، وفيه دلالة على أمور .

ومن هذه الدلالات التي ذكرها الشافعي قوله : « وفيه دلالة على أن نحل الوالد بعض ولده دون بعض جائز ، من قبل أنه لو كان لا يجوز كان أن يقال : إعطاؤك إياه وتركه سواء ؛ لأنه غير جائز ، وهو على أصل ملكك الأول — أشبه من أن يقال : ارجعه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « فارجه » دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد ، وأنه لا يخرج بارتجاعه . وقد روى أن النبي قال : « أشهد غيري » وهذا يدل على أنه اختيار .

وقد خالفت قول الشافعي هذا وعلفت عليه بقول ٣٤٧/١ كيف يكون هذا على الاختيار وقد عدّه صلى الله عليه وسلم جوراً؟ النخ

ثم ذكر البيهقي بابا يستدل به على معرفة الشافعي لأصول الفقه ، وهو باب عظيم ، لأن الشافعي أول من صنف في أصول الفقه .

ويمجني من نصوصه قول الشافعي :

« وضع الله نبيه من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله — معنى ما أراد ، وفرض طاعته . . . فَعِلْمُ الْحَقِّ كِتَابُ اللَّهِ ، ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّهِ .

فليس لفت ولا لحاكم أن يفتى ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما ، ولا أن يخالفهما ولا واحداً منهما بحال ، فإذا خالفهما فهو عاص لله به ، وحكمه مردود .

ثم ذكر باب ما يستدل به على معرفة الشافعى لأصول الكلام وصحة اعتقاده فيها . فذكر ما يؤثر عنه في الإيمان ، وفي دلائل التوحيد ، وفي أسماء الله ، وصفات ذاته ، وأن القرآن كلام الله ، وكلامه من صفات ذاته ، وإثبات المشيئة لله ، وإثبات القدر ، وخلق الأفعال ، وعذاب القبر ، وإثبات رؤية الله في الدار الآخرة .

ثم ما يؤثر عن الشافعى في تفضيل النبي على جميع الخلق ، وإثبات الشفاعة صلى الله عليه وسلم .

وما يؤثر عنه في الذنوب التي هي دون الكفر ، وما يلحق الميت من فعل غيره .

وما يؤثر عنه في الخلفاء الأربعة ، وفي جملة الصحابة ، وفي قتال أمير المؤمنين على بن أبي طالب أهل القبلة .

ثم ما جاء عن الشافعى في مجانبة أهل الأهواء وبفضه إياهم ، ودم كلامهم ، وإزرائه بهم ودقّه عليهم في مناظرته إياهم .

وهو فصل بالغ الأهمية .

ثم عقد البيهقى باباً في الاستدلال على حسن اعتقاد الشافعى في متابعة السنة ، ومجانبة البدعة .

ومارواه البيهقي فيه من كلام الشافعي :

« مامن أحد إلا ويذهب عليه سنة لرسول الله ، وتعزبُ عنه ، فهم ما قلتُ من قول ، أو أصلتُ من أصل - فيه عن رسول الله خلاف ما قلتُ - فالقول ما قال رسول الله ! وهو قولي ! » .

ثم عقد باباً عنوانه : ما يستدل به على معرفة الشافعي برجال الحديث . ذكر فيه ما يستدل به على معرفة الشافعي بأسامي الرواة ، وأنسابهم ، وتواريخهم ، وجرحهم وتعديلهم .

وهو باب جم المنافع ، عظيم الفائدة ؛ دل على سعة أفق الشافعي في هذا المضمار ، ومدى تمكُّنه منه ، واقتداره عليه .

ومن الفوائد التي تُجنى من هذا الباب : أن الشافعي وضع كتابه على مالك ابن أنس ؛ لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستسقى بها ! وأنه كان يقال للأندلسيين : قال رسول الله . فيقولون : قال مالك !

ومن أجل ذلك قال الشافعي : إن مالكا آدمى يخطئ ويغلط .

وبلى ذلك باب جليل القدر ، عظيم الخطر ، وهو باب ما يستدل به على معرفة الشافعي بصحة الحديث وعاته .

وباب آخر فيما يستدل به على إتيان الشافعي في الرواية ، ومذهبه في قبول الأخبار ، واحتياطه فيها .

ثم عقد باباً فيما يستدل به على فصاحة الشافعي ، ومعرفته باللغة والشعر الذي هو ديوان العرب . أورد فيه قول أحمد بن حنبل :

« الشافعى فيلسوف فى أربعة أشياء : فى اللغة ، واختلاف الناس ،
والمعانى ، والفقه » .

وقول الربيع : أقام الشافعى على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة ،
وقال : ما أردت بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقول أبى عثمان المازنى : « الشافعى عندنا حجة فى النحو » .

وقول الأصمعى : « صححت أشعار المهذلين على شاب من قريش بمكة .
يقال له : محمد بن إدريس الشافعى » .

وقول الربيع : « كان الشافعى عربى النفس ، عربى اللسان ، ولو رأيتـه
وحسن بيانه وفصاحته لتمعجت منه ، ولو أنه ألف هذه الكتب — على
عربيته التى كان يتكلم بها — لم يُقدر على قراءة كتبه » .

ثم ذكر بابا للشعر الذى أثر عن الشافعى أنه أنشده لنفسه أو لغيره
وأعقبه بباب ما يستدل به على معرفة الشافعى بالطب ، أورد فيه قول حرملة
ابن يحيى : كان الشافعى يتلطف على ماضيع المسالون من الطب ، ويقول :
ضيعوا ثلث العلم ، ووكوه إلى اليهود والنصارى !!!

وتلاه باب ما يستدل به على معرفة الشافعى بالنجوم ، وما يؤثر عنه فى
الفراصة ، وإصابته فيها . ثم معرفته بالرمى والفروسية وذكر فيه قول الربيع :
كان الشافعى أفرس خاق الله وأشجعه ، وكان يأخذ بأذنه وأذن الفرس ،
والفرس يعدو ، فيثب على ظهره وهو يعدو .

* * *

ثم ذكر باب ما يؤثر عنه فى فضل العلم والترغيب فى تعلمه وتعليمه
والمعل به . ومن أطف ما جاء فى هذا الباب قول الشافعى :

لو أن أهل كوزرة اجتمعوا على ترك طلب العلم ، رأيت للحاكم
أن يهزمهم على طلب العلم .

وقوله : ليس بعد أداء الفرائض شيء أفضل من طلب العلم .

وقوله : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم .

وقوله : من تعلم علماً فليدقق ؛ لئلا يضيع دقيق العلم .

وقد روى للزنى أنه قيل للشافعي : كيف شهوتك للأدب ؟

قال : أسمع بالحرف منه مما لم أسمعه فتود أعضائي أن لها أسماعاً تنسمع
به مثلما تنمعت الأذانان !

قيل : وكيف حرصك عليه ؟

قال : حرص الجوع النوع على بلوغ لذته في المال .

وقيل : وكيف طلبك له ؟

قال : طلب المرأة المضلة ولدها . وليس لها غيره .

وقوله : مثل الذي يطلب العلم بلا حجة ، كمثل حاطب ليل يحمل حزمة
حطب وفيه أقمى تلدغه وهو لا يدري .

وقوله : المرء في العلم يقسى القلب ، ويورث الضمان .

وقوله : من إذالة العلم أن تناظر كل من ناظرك ، وتقاوِل كل من
قاوَلَك .

وقوله : كفى بالعلم فضيلة : أنه يدعيه من ليس فيه ويفرح إذا نسب إليه ،
وكفى بالجهل شراً أنه يتبرأ منه من هو فيه ويفض إذا نسب إليه .

وقال الشافى لأبي على بن مقلص : تريد أن تحفظ الحديث وتكون

قريباً ؟ !

وإنما قال الشافى ذلك لأن ابن مقلص كان كسائر الحفاظ الذين يشغلون أنفسهم بحفظ أبواب الحديث وسردها سرداً ، ولا يملكون عقولهم في استنباط ما فيها . ولقد قال الشافى لإسحاق بن إبراهيم الخنطلى أثناء مذاكرة جرت بينهما : لو كنت أحفظ كما تحفظ لغلبت أهل الدنيا . وقال أحمد بن حنبل : قال لنا الشافى رحمه الله : أنتم أعلم بالحديث منى ، فإذا صح عندكم الحديث عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فقولوا لنا حتى نأخذ به . وقال الشافى : ما رأيت أحفظ من الحميدى ، كان يحفظ لسفيان بن عيينة عشرة آلاف حديث . وقال الحميدى : صحبت الشافى من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه « المسائل » وكان يستفيد منى « الحديث » .

ثم ذكر البيهقى ما يستدل به على اجتهد الشافى فى طاعة ربه ، وزهده فى الدنيا ، وحضه الناس على هذا الزهد .

ومما جاء فى ذلك قول الربيع : خرجت مع الشافى من « القسطنطينية » إلى « الإسكندرية » مرابطاً ، وكان يصلى الصلوات الخمس فى المسجد الجامع ، ثم يسير إلى المحرس فيستقبل البحر بوجهه جالساً يقرأ القرآن فى الليل والنهار ، حتى أحصيت عليه ستين ختمة فى شهر رمضان .

وحكى الربيع أن عبد الله بن عبد الحكم قال للشافى : إن عزمتم أن تسكن مصر فليكن لك قوت سنة ، ومجلس من السلطان تفرغ به . فقال له

الشافعي : يا أبا محمد ، من لم تعزّ القوي فلا عزّ له ، ولقد ولدت بغزة ، ورُبِّيتُ
بالحجاز ، وما عندنا قوت ليلة ، وما بتنا جوعاً .

وقال له المزني : مالك بد من إمساك العصا وانت بضعيف ؟! فقال : لأذكر
أني مسافر في الدنيا .

وقال الشافعي : خير الدنيا والآخرة في خمس خصال : غنى النفس ،
وكف الأذى ، وكسب الحلال ، ولباس التقوى ، والثقة بالله على كل حال .
وقال للربيع : عليك بالزهد ، فلأزهد على الزاهد أحسن من الحلى على
المرأة الناهد ! .

وذكر عند الشافعي فهم القلب فقال : من أحب أن يفتح الله له قلبه أو
ينوره ، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه ، وترك الذنوب ، واجتناب المعاصي ،
ويكون له فيما بينه وبين الله خبيّة من عمل ؛ فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه
من العلم ما يشغله عن غيره ، وإن في الموت وذكره لأكثر الشغل .

وفي هذا المعنى يقول أيضاً : من أحب أن يفتح الله قلبه ويرزقه الحكمة —
فعليه بالخلوة ، وقلة الأكل ، وترك مخالطة السفهاء وبعض أهل العلم الذين
ليس معهم إنصاف ولا أدب .

وقال الشافعي للربيع : لا تتكلم فيما لا يعنيك ؛ فإنك إذا تكلمت
بالكلمة ملكتك ولم تعلمكها .

وقال ليونس بن عبد الأعلى : لو جهدت كل الجهد على أن ترضي الناس
كلهم فلا سبيل إليه ، فإذا كان كذلك فأخلص عملك ونيّتك لله عز وجل .

ثم ذكر البيهقي باب ما يستدل به على تمكن الشافعي من عقله ، وما يؤثر
عنه من الآداب .

ذكر فيه من قول الشافعي هذه الكلمات :

- طبع ابن آدم على الاثوم : فمن شأنه أن يتقرب ممن يتباعد منه ، ويتباعد ممن يتقرب منه .
- سياسة الناس أشد من سياسة الدواب .
- إن للعقل حدا ينتهى إليه ، كما أن للبصر حدا ينتهى إليه .
- جوهر المرء في خلال ثلاث : كتمان الفقر حتى يظن الناس من عففتك أنك غنى ، وكتمان الغضب حتى يظن الناس أنك راض ، وكتمان الشدة حتى يظن الناس أنك متنعّم .
- أظلم الظالمين لنفسه : من تواضع لمن لا يكرمه ، ورغب فى مودة من لا ينفعه ، وقبل مدح من لا يعرفه .
- إن الله خلقك حرا فكن كما خلقك .
- من سمع بأذنه صار حاكيا ، ومن أصغى بقلبه كان واعيا ، ومن وعظ بفعله كان هاديا .
- السكّيس العاقل هو الفطن المتفائل .
- لو أن رجلا سوتى نفسه حتى صار مثل القدح ، لكان له فى الناس من يعانده .
- الحرية : هى السكرم والتقوى ، فإذا اجتمعا فى شخص فهو حر .
- لو أن رجلا تصوف من أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحق .
- لا يكون الصوفى صوفيا حتى يكون فيه إخصال أربع : كسول ، أكل ، نثوم ، كثير الفضول .
- ما دخل قوم بلد قوم إلا أخذ كل واحد منهم سنة صاحبه ، حتى إن المراق ليأخذ من سنة للشامى ، وللشامى من سنة البراقى .

- إنك لاتقدر أن ترضى الناس كلهم ، فأصلح ماينيك وبين الله ، فإذا أصلحت ماينيك وبين الله ، فلا تبال بالناس .
- تفقه قبل أن ترأس ، فإذا ترأست فلا سبيل إلى التفقه .
- أصحاب المروءات في جهد .
- التواضع من أخلاق الكرام ، والتكبر من شيم اللثام .
- من استغضب فلم يغضب فهو حمار ، ومن استرضى فلم يرض فهو شيطان .
- التطفل في الحيلة أجدى من الوسيلة .
- ليس بعاقل من لم يأكل مع عدوه في غضارة ثلاثين سنة .
- الشفاعات زكاة المروءات .
- ترك العادة ذنب مستحدث .
- لاتشاور من ليس في بيته دقيق ، فإنه مدله العقل .
- الانبساط إلى الناس مجلبة لقرناء السوء ، والانقباض عنهم مكسبة للعداوة ، فكن بين المنقبض والمنبسط .
- ما أكرمت أحداً فوق مقداره إلا اتضع من قدرى عنده بمقدار ما أكرمته به .
- عاشر كرام الناس تعش كريماً ، ولاتعاشر اللثام فتنسب إلى اللؤم .
- أقت أربعين سنة أسأل إخواني الذين تزوجوا : عن أحوالهم في تزويجهم ؟ فما منهم أحد قال : إنه رأى خيراً !
- وقال سمعت بعض أصحابنا ممن أثنى به قال :
- « تزوجت لأصون ديني فذهب ديني ودين أمي وديني جبراني !!! » .

ثم ذكر البيهقي بابا فيما يستدل به على سخاوة الشافعي . وما أورده فيه قول أبي ثور : كان الشافعي من أجود الناس وأسخام كفا : كان يشتري الجارية الصنّاع التي تطبخ وتعمل الحلوى ، ويشترط عليها أن لا يقربها ؛ لأنه كان عليلا لم يمكنه أن يقرب النساء في وقته ذلك ، لباصور كان به . وكان يقول لنا : تشهوا ، ما أخبئتم ؛ فقد اشتريت جارية تحسن أن تعمل ما تريدون . فيقول لها بعض أصحابنا : اعملي اليوم كذا وكذا ، فكنا نحن الذين نأمرها ، وهو مسرود بذلك . وأورد البيهقي قول الربيع : قد سمعنا بالأسخياء ، قد كان عندنا قوم من الأسخياء بمصر وأهل الفضل رأيناهم ، ما رأينا مثل الشافعي . وكان الشافعي يقول : أهل اليمن فيهم السخاء ، وقال الحيدى : فأين سخاء أهل اليمن من سخاء الشافعي ؟ أولئك سخاؤهم من فضل معهم ، والشافعي يسخو بكل ماله . وقول البويطي : قدم علينا الشافعي مصر ، وكانت « زبيدة » ترسل إليه برزم الوشي والثياب ؛ فيقسمها الشافعي بين الناس .

ثم ذكر بابا في شهادة الأئمة للشافعي بالتقدم في العلم وثناهم عايه ، ودعائهم له . ومن الأقوال التي رواها في ذلك قول أحمد بن حنبل :

ما أعلم أحداً أعظم منّة على الإسلام ، في زمن الشافعي ، من الشافعي .

وما أحد مس بيده محبرة وقلما إلا وللشافعي في عنقه منّة . وما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله من الشافعي . وكان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي وقيل لأحمد : إن « يحيى بن معين » و « أبا عبيد » لا يرضيان الشافعي وينسبانه إلى التشيع ! فقال : والله ما رأينا معه إلا خيرا ، ولا سمعنا إلا خيرا . واعلموا أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم وحرمه قرناؤه وأشكاه

— حسدوه فرموه بماليس فيه . وبئست الخصلة في أهل العلم !

وقال أبو ثور : مارأيت مثل الشافعى ، ولا رأى الشافعى مثل نفسه .

وقال الزعفرانى : مارأيت مثل الشافعى أفضل ولا أكرم ولا أسخى ولا أثنى ولا أعلم منه ، ومارأيت له لحن قط . وكان يُقرأ عليه من كل الشعر فيعرفه .

وقال الحميدى : كان الشافعى سيد علماء أهل زمانه ، وربما أثنى على وعلى ابنه « أبى عثمان » المسألة فيقول : أياك أصاب فله دينار !

وقال سعيد بن عمرو البرذعى : سمعت « محمد بن عبد الله بن عبد الحكم » يقول : ليس « أبو عبيد » عندنا بفقير . فقات له : ولم ؟ قال : لأنه يجمع أقاويل الناس ويختار لنفسه منها قولاً . قلت : فمن الفقيه ؟ قال : الذى يستنبط أصلاً من كتاب أو سنة لم يسبق إليه ، ثم يُشعّب من ذلك الأصل مائة شعبة . قلت : ومن يتولى على هذا ؟ قال : محمد بن إدريس الشافعى . ثم روى البيهقى ما أثر عن الشافعى من لباسه وهيئته وخضابه ونقش خاتمه ومما جاء فى ذلك هذا النص الذى نقله من كتاب العاصمى عن الربيع قال :

كان الشافعى يجلس فى حلقة إذا صلى الصبح ، فيجيئ به أهل القرآن ، فإذا طلعت الشمس قاموا ، واستوت الحلقة للمذاكرة والنظر ، فإذا ارتفع الضحى تفرقوا ، وجاء أهل العربية ، والعروض ، والنحو ، والشعر ، فلا يزالون إلى أن يقرب انتصاف النهار ، ثم ينصرف .

وكان يحذر بالبيهقى أن لا يذكر هذا النص فى هذا الباب ، وإلما يذكره فى باب آخر هو الصق به كتاب فضل العلم والترغيب فى تعلمه وتعليمه .

وروى قول الربيع : كان الشافعى حسن الوجه ، وحسن الخلق ، محبباً إلى من كان بمصر — فى وقته — من الفقهاء ، والأمراء والنبل ، كلهم يحب إلى الشافعى ويعظمه ويحبه . ولو رأيت وحسن ثيابه ، ونظافته ، وفصاحته لعجبت منه .

وبعد أن ذكر وصية الشافعى ذكر مرضه ، ووفاته ، وترثته ، ومقدار سنته ، وأهله وأولاده ، ومن روى عنه من علماء الحجاز ، واليمن ، ومصر ، والعراق ، وخراسان .

ثم ذكر أصحابه الذين حلوا عنه علما ، أورؤوا عنه حديثا ، أو حكوا عنه حكاية .

وجعل البيهقى « الباب الأخير » من كتابه فى ذكر من قعد فى مجلس الشافعى بعد وفاته ، ومن قام من أصحابه بنشر علمه .

ومن أهم الحقائق التى يحويها هذا الباب ، ما جاء فيه عن أبى عبد الله الهزوى أنه قال : سمعت أبا زرعة الدمشقى ، وقلت له : ما أكثر جل « المزنى » على الشافعى ؟ ! فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : ما أكثر ظلمه للشافعى ؟ !

وقد روى البيهقى هذا النص عن أستاذه : أبى عبد الرحمن السلمى ، ووقعه بأنه قال : وهكذا قرأته فى كتاب العاصمى . ثم عقب عليه البيهقى بقوله : وما أحسن ما قال أبو زرعة . وظلم « المزنى » للشافعى يتجلى فى شيئين : أحدهما : أنه كان صبيبا ضعيفا ، وربما وجد فى كتاب الشافعى مسألة قد سقط منها بعض شرائطها — وهى فى رواية حرمة والربيع صحيحة — فنقلها على ما فى كتابه ، ثم أخذ فى الطعن على الشافعى . وكان من سبيله أن ينظر كتب أصحاب الشافعى حتى يتبين له خطؤه فى الكتابة ، أو خطأ من كتب كتابه فيستغنى عن الاعتراض .

والآخر أنه وجد الشافعى ذكر مسألة فى موضعين ، اختصرها فى أحدهما ، وذكرها مستوفاة شرائطها فى الموضع الآخر - فنقلها الزنى مختصرة ، ثم اشتغل بالاعتراض عليها ، ولو نقلها من الموضع الآخر مقيدة بشرائطها استغنى عن الاعتراض .

ومثال كل واحد من هذين النوعين عندى فيما رددته من كلام الشافعى إلى ترتيب المختصر ، وإبراده هنا مما يطول به الكتاب .

وعمل شيئا آخر وهو أن كل كتاب صنفه الشافعى ورتب له ترتيبا حسنا ترك « الزنى » ترتيبه ، وقدم وأخر ، كالجمعة والجنائز وغيرها .

وقد يذكر الشافعى مسألة فى موضعين بمبارتين ، فينقل « الزنى » تلك المسألة بعضها بمبارته فى أحد الموضعين ، والثانى بمبارته فى الموضع الآخر ؛ كيلا يهتدى إلى كيفية نقلها ولو نقلها - على ترتيبه فيما رتبته - وعلى عبارته فى أحد الموضعين كان أحسن وأبين .

فهذا وجه جواب أبى زرعة .

والذى راعى « الزنى » من حق الشافعى فى جمع ما تفرق من كلامه ، واختصاره ما بسط من قوله ، وتقريبه على من أرادهم ، وتسهيله على من قصده من أهل الشرق والغرب - أكثر ، وفائدته أعم وأظهر ؛ فلا أعلم كتابا صنف فى الإسلام أعظم بركة ، وأعم نفعا ، وأكثر ثمرة من كتابه .

والذى يلوح لى أن عذر « الزنى » فيما كان منه من وهم فى اختصاره لم الشافعى : أنه لم يكن من قوة التفهم ، وسرعة الإدراك بحيث يدرك منازع الشافعى فى كلامه

وقد اعترف «المزني» بذلك حيث يقول : «لو كنا نفهم عن الشافعي كل ما يقول
لأتيناكم عنه بصنوف العلم ، ولكن لم نسكن نفهم ، فقمصرنا ، وعاجله الموت» .
وقد مكث المزني - في تأليف مختصره هذا - عشرين سنة ، وألفه ثلاث
مرات ، يغير فيه ويبدل .

* * *

وإن كتاب المناقب هذا يعد من أعظم كتب التراجم ، وأحفظها بالفائدة ،
وأقربها سبيلا إلى الغاية من الترجمة ، يقرأه القارئ الواعي ، فيخرج منه بصورة
متكاملة للشافعي العالم المفسر ، الفقيه المحدث ، الأديب الشاعر ، والإنسان العربي
الأنبي الذي يحرص على السكرامة والحرية والبروة ومكارم الأخلاق ، والجواد
السخي الذي يبذل ماله ، طيب النفس ببذله ، والعالم الكريم الذي كان يود
من سويدهاء قلبه أن يتعلم الخلق علمه ، وأن لا ينسبوا إليه شيئا منه !

وتلك مكانة سامية لا يرق إليها إلا أفاض العلماء الذين قهروا أهواءهم ،
وقدعوا نفوسهم عن حب الشهرة ، وآمنوا بأن نشرهم لهم هو الشكر
لربهم الذي علمهم ما لم يكونوا يعلمون .

وما أريد أن أسترسل في ذكر ألوان عظمة الشافعي التي تجتلي من هذا
الكتاب فإن فيما رواه البيهقي من « داود بن علي الظاهري » غنية عن ذلك
برأقوال داود — تلك — من أهم ما اشتمل عليه كتاب المناقب .

قال داود :

« اجتمع للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره :

قَالَ ذَلِكَ : شَرَفَ نَسَبُهُ وَمَنْصِبُهُ ، وَأَنَّهُ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ومنها : صحة الدين ، وسلامة الاعتقاد من الأهواء والبدع .

ومنها : حفظه لكتاب ربه ومعرفته به ، وجمعه لسنن النبي ، ومعرفته بالواجب منها من الندب ، ومعرفته بناسخ القرآن من منسوخه ، والعام منه والخاص ، ثم معرفته بسيرة هدى نبيه ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأئمة الهدى بعده ، ومغازي رسول الله وأخلفائه ، وتركه تقليد أهل بلده ، وإثاره ما دل عليه كتاب ربه ، وثبت عن نبيه .

ثم ما كشف من تمويه المخالفين ، وما أبطل من زخرفهم ، بالحق الذي قذف به على باطلهم فيدمغه .

ثم ما بين من الحق الذي سهل — بتوفيق خالقه — معرفته ، حتى استطال به من لم يكن يميز بين ظلام وضياء ، وألقوا الكتب ، وناظروا المخالفين .

ومنها : ما من الله عليه من منطقته الذي طبع عليه ، وكان يعترف له به كل من شاهده ويقر بتقصيره عن بلوغ أدنى ما من الله به عليه منه .

ومنها : ما وقاه الله من شح النفس الموجب له الفلاح .

وما علمت أحدا في عصره كان أَمَنَ على أهل الإسلام منه ، لما نشر من الحق ، وقمع من الباطل وأظهر من الحجب ، وعلم من الخير .

وقد تكفل كتاب المناقب — هذا — بتفصيل هذه الأوصاف الجليلة

المستطابة، التي تدل على إدراك حقيقى لفضائل الشافعى، وبصر دقيق بجوانبها
الكثيرة.

* * *

وهناك أمر آخر تفرد به كتاب المناقب لا مناص من ذكره والإفاضة
فى تبينه، لأهميته القصوى فى دفع فرية افتريت على الشافعى قديما وحديثا، وهى
أن الشافعى لم يؤلف كتاب الأم.

وقد ألف الدكتور زكى مبارك كتابا فى ذلك جعل عنوانه: «إصلاح
أشنع خطأ فى تاريخ التشريع الإسلامى: كتاب الأم لم يؤلفه الشافعى وإنما ألفه
البويطى وتصرف فيه الربيع بن سليمان».

وكان الذى هداه إلى تصحيح هذه الغلطة - كما يقول - كلمة قرأها فى
كتاب «الإحياء» للغزالي يقول فيها:

«وآثر البويطى الزهد والخمول، ولم يعجبه الجمع والجلوس فى الحلقة،
فاشتغل بالعبادة، وصنف كتاب الأم الذى ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان
ويعرف به، وإنما صنفه البويطى، ولكن لم يذكر نفسه فيه، ولم ينسبه إلى
نفسه فزاد الربيع فيه وتصرف» ١٠٨.

وكلمة الغزالي - هذه - ليست من بنات فمكره، ولا من ثمرات
بحته، وإنما نقلها نقلا عن كتاب «قوت القلوب» لأبى طالب المسمى المتوفى سنة
٣٨٦ فقد جاء فى هذا الكتاب ٤/١٣٥:

«وأخل البويطى نفسه، واعتزل عن الناس بالبويطة، من سواد مصر

وصنف كتاب الأم الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ، ويعرف به ، وإنما هو جمع البريطي ، لم يذكر نفسه فيه ، وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه ، وأظهره وسمعه منه « ١ » .

وقدرجح الدكتور زكي مبارك أن الأم وضع بعد وفاة الشافعي ، لأنه ليس له مقدمة (١١١) .

ولأنه لا تمضي فصوله على وتيرة واحدة ، ففي أحيان كثيرة تجري عبارة : « قال الشافعي » . وفي بعض الأحيان ، حدثنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي — إمام — وبني بعضها : سألت الشافعي فقال .

وتجيء في الأم أحيانا عبارة : قال الشافعي كذا ، فقلت له كذا (١) .

وللربيع تعليقات كثيرة في التمهيد على كلام الشافعي (١) .

ويتفق المؤلف أحيانا أن يذكر المصدر الذي نقل عنه ، فيقول — مثلا (١٤٦/٧) : « هذا مكتوب في كتاب الإيلاء » (١) .

وعرض المؤلف في باب الوصايا الوصية الشافعي فقال : هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين ، وعفونه بعبارة : الوصية التي صدرت من الشافعي . وإذا تذكرنا أن الشافعي مات سنة أربع ومائتين ، عرفنا أن كتاب وصيته أثبت في الكتاب بعد وفاته (١) .

وجاء في كتاب الأم (٩٣/٢) مانصه : « أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع ومائتين ، قال : أخبرنا الشافعي »

« وكلمة « مصر » تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير مصر — أعني غير العاصمة — وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط » (١١١) .

وقد وقع الدكتور هنا في خطأ طريف ، غير الخطأ الأساسي في نفى الأم عن الشافعي ، فكلمة « مصر » لا يراد بها العاصمة في هذا النص ، لأن ذلك خطأ محض ، وعاصمة مصر في تلك الحقبة من الزمان كانت « القسطنطينية » ثم هي لا تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد كتابه في غير العاصمة ، والمضحك حقاً أن يقول الدكتور : وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط ١١١ .

والعبارة — كما جاءت في الأم — لا تدل على أكثر من أن راوى الكتاب عن الربيع يقول : « إن الربيع حدثه بمصر في تلك السنة » ، ولا مداخل للبويطي ، ولا لجمعه مواد الكتاب ، في هذا النص على الإطلاق . ورحم الله الشافعي إذ يقول : « وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه ، لكان الإمساك أولى به ، وأقرب إلى السلامة له » .

* * *

وأما استدلاله بوجود وصية الشافعي في الأم على أنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي — فغير مسلم له . ولست أدري كيف قال هذا وليس في النص ما يشير إليه من قريب أو بعيد . جاء في الأم ٤/٤٨ تحت عنوان : الوصية التي صدرت من الشافعي : « قال الربيع بن سليمان : هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي ، في شعبان سنة ثلاث ومائتين ، وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي

الصدور — وكفى بالله جل ثناؤه شهيداً — ثم من سمعه : أنه شهد أن لا إله إلا الله ، إلى آخر الوصية .

وأكبر ظنى أن أصل الكلام : قال الربيع بن سليمان : قول الشافعى : هذا كتاب كتبه الخ لأن أول وصية الشافعى كلمة « هذا » ويؤيد ذلك ما رواه البيهقى فى المناقب عن الربيع أنه قال : قرىء على محمد بن إدريس الشافعى ، رحمه الله ، وأنا حاضر : هذا كتاب . . الخ .

وهذا النص يدل على أن كتاب وصية الشافعى هو الذى قرىء عليه بحضور الربيع . ومعلوم أن كتاب « الوصايا » الذى سجل الشافعى فيه وصيته لم يسمعه الربيع ولا غيره من الشافعى ، فى حين أنه كان مكتوباً كله بخط الشافعى . وآية ذلك قول الربيع ، كما جاء فى الأم ١٨/٤ « كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعى — من خطه بيده ، ولم نسمعه منه » وقول المزنى فى مختصره بهامش الأم ١٥٩/٣ « كتاب الوصايا مما وضعه الشافعى بخطه ، لا أعلمه سمع منه » .

وكتاب الوصايا قد ألفه الشافعى فى العام الذى توفى فيه ، لأنه كتب وصيته فى شعبان سنة ٢٠٣ ومات فى شعبان سنة ٢٠٤ . وما الذى يمنع عقلاً من أن يكتب الشافعى وصيته فى كتابه ، حتى يقول الدكتور زكى مبارك : إنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعى ، ليثبت بذلك أنه ليس من تأليف الشافعى 1٩

ولقد كتب الشافعى كتاب صدقته كذلك فى العام الذى توفى فيه . جاء فى الأم ١٧٩/٦ تحت عنوان : « صدقة الشافعى » : « هذا كتاب كتبه محمد ابن إدريس الشافعى فى صحة منه وجواز من أمره ، وذلك فى صفر سنة ثلاث ومائتين . . . »

أما قول الدكتور : « إن المؤلف يذكر أحيانا المصدر الذى نقل عنه ، فيقول مثلاً ١٤٦/٧ : وهذا مكتوب فى كتاب الإيلاء » فإنه خطأ محض من جهتين :

الأولى : أن هذا القول المذكور فى هذا الجزء وفى هذه الصفحة ليس من كتاب الأم وإنما هو من كتاب مستقل ألّفه الشافعى ، وهو « كتاب اختلاف العراقيين » فلا استشهاد بهذا النص لايصح .

والجهة الثانية : أن المؤلف المزعوم أو الحقيقى لم يقصد من هذه العبارة وأمثالها ذكر المصدر الذى نقل عنه ، وإنما قصد بيان الكتاب الذى فصل فيه القول فى الموضوع الذى أجمل ذكره قبل هذه العبارة . ولننظر كيف قال المؤلف العبارة التى مثل بها الدكتور : جاء فى الأم ١٤٦/٧ « قال الشافعى ، رحمه الله : وإذا حلف الرجل لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل - لم يقيم عليه حكم الإيلاء ، لأن حكم الإيلاء إنما يكون بعد مضى الأربعة الأشهر . فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا يمين عليه . وإذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الإيلاء . وهذا مكتوب فى كتاب الإيلاء » .

ويريد الشافعى بالعبارة الأخيرة أن يرشد قارى كتابه اختلاف العراقيين إلى الكتاب الذى فصل فيه القول من كتب الأم ، وهو كتاب الإيلاء الذى يقع فى الجزء الخامس ، والمسألة التى يعنىها فيه ص ٢٥٤ .

وجاء فى صفحة ١٤٦ أيضاً هذا النص من كتاب اختلاف العراقيين . « قال الشافعى ، رحمه الله : وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ، فنكاح امرأته موقوف . فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضى عدتها - فهما على النكاح

الأول . وإن انقضت عدتها قبل رجوعه إلى الإسلام — فقد بانت منه .
والبينونة فسخ لا طلاق . وإن رجع إلى الإسلام فخطبها — لم يكن هذا طلاقا .
وهذا مكتوب في كتاب المرتد » .

وكتاب المرتد من كتب الأم ، والمشار إليه فيه ١٤٩/٦ - ١٥٠ .

وقد أشار الشافعي في كتاب « اختلاف العراقيين » هذا إلى تسعة كتب
من كتب الأم تجزئ منها بهاتين الإشارتين : قال في ص ١١٦ : « وقد
كتبنا هذا في كتاب الأفضية » .

وقال في ص ١٢٣ : « وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه ،
إلا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم ... »

* * *

ونذر الدكتور « زكي مبارك » ونأني إلى الدكتور « أحمد أمين » الذي
قال في كتابه ضحى الإسلام ٢٣٠/٢ : « وقد ثار الخلاف حديثا في مصر :
هل الأم كتاب ألفه الشافعي ، أو ألفه البويطي ؟ وأظن أنه لو حدد موضع
النزاع في دقة ، لكان الأمر أسهل حلا ؛ فليس يستطيع أحد أن يقول : إن ما بين
دفتي الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف الشافعي ، وأنه عكف على كتابته
وتأليفه في هذا الوضع النهائي (!!!) »

وأم دليل على ذلك أن مطلع كثير من الفصول : العبارة الآتية : « أخبرنا
الربيع ، قال : قال الشافعي » وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو مؤلف
الكتاب (!!!)

وفي ثنايا الكتاب نجد أخباراً بمدلول الشافعي عن هذا الرأي . كأن يحمي
في سير الكلام ٢٣/٣ « قال الربيع : قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية ، وقال :
لا يجوز خيار الرؤية » ومحال أن تصدر من الشافعي هذه العبارة وأمثالها .
كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن في الأم مذهب الشافعي بقوله وعبارته ،
فالظاهر أنها أمال أملاها الشافعي في حلقته ، كتبها عنه تلاميذه ، وأدخلوا
عليها تعليقات من عندهم ، واختلفت روايتهم بمض الاختلاف . والذي بين
أيدينا منها رواية الربيع المرادى عن الشافعي » .

* * *

ماذا أقول في نقد هذا الكلام المدخول ، الذي تزور عنه العقول ؟ ولست
أدرى كيف طوعت للدكتور نفسه أن يقول : إنه لا يستطيع أحد أن يقول إن
« الأم » من تأليف الشافعي ؛ لأن في مطالع فصوله عبارة لا يمكن أن تخطئها
يمين الشافعي أثناء تأليفه له ، وهي عبارة : « أخبرنا الربيع ، قال : قال الشافعي » .
ولأنه تكرر في ثناياه عبارة أخرى ، محال أن تصدر من الشافعي وهي عبارة :
« قال الربيع » !!!

ولست أرتاب في أن « أهم دليل » لدى الدكتور لا يقبله من له أدنى إلمام
بالكتب القديمة ، وطريقة الأقدمين في روايتها ، وكل من قرأ فيها يعلم اليقين
أن وجود عبارة « أخبرنا الربيع قال : قال الشافعي » في أول الكتاب أو في داخله
مرة أو مرات - دليل ناصح على أنه من تأليف الشافعي ، وأن هذه النسبة قد ازدادت
وثاقة ومتانة برواية الربيع عن الشافعي ، ثم برواية تلميذ الربيع عن الربيع .
ثم برواية تلميذ التلميذ . إن وجدت ، وهكذا إلى آخر سلسلة رواة الكتاب

عن مؤلفه . وهى أوثق طرق التوثيق والتأكد من نسبة الكتاب المروى إلى من وضعه .

وهذه من الحقائق الأولية والمسائل البسيطة التى لا تخفى على أبسط القراء ، فنسب المعجب للمعجب أن تكون سببا للارتباك فى الكتاب ، ودليلاها على نفيه عن مؤلفه ؛ لأنه « لا يمكن أن يكتبها الشافعى وهو يؤلف الكتاب » !!

ولو اتخذنا هذا الدليل الهام عند الدكتورين : زكى مبارك وأحمد أمين ، وجعلناه معياراً فى نظرنا إلى الكتب العربية فى القرون الأولى لنفينا أكثرها عن أصحابها .

ولو نظرنا كذلك فى ضوء هذا الدليل إلى سائر كتب الشافعى التى أفردنا عن مجموعة « الأم » لقلنا : إنها ليست من مؤلفات الشافعى ، ولناخذ منها مثالا واحداً وهو كتاب « اختلاف الحديث » وهو كتاب كتبه الشافعى ، وجعل له مقدمة طويلة ، وقد سجل فيه أنه من تأليفه وكتابه ، وبما قاله : « وقد وصفت فى كتابي هذا - المواضع التى غلط فيها بعض من عجل بالكلام فى العلم قبل خبرته » ومنها : « فحكيت ما كتبت فى صدر كتابي هذا ... » ومنها : « وقد اختصرت من تمثيل ما يدل للكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام . وكتبته فى كتاب غير هذا .. وكتبت فى هذا الكتاب بما نزل عام الظاهر ، مادل للكتاب على أن الله أراد به الخاص .. »

وإذا نظرنا فى أوائل أبواب « اختلاف الحديث » رأينا أكثرها قد بدى بمبارة : « حدثنا الربيع ... » وبقية القليل قد بدى بمبارة « حدثنا الشافعى »

أو « قال الشافعي » فهل ننفي هذا الكتاب عن الشافعي ، أو نبتع سبيل
العلم ونقول : إنه من تأليفه ومن رواية الربيع عنه ، ونبحث عن الراوي الأول
الذي قال : حدثنا الربيع ؟ لنعلم أنه « أبو بكر : أحمد بن عبد الله السجستاني »
تلميذ الربيع .

وما أكثر تلاميذ الربيع من أهل المشرق والمغرب الذين شدوا رحالم
إلى مصر - وليست العاصمة - ليرووا عنه كتب الشافعي الذي قال له : « أنت
راوية كتي » وقد لبث الربيع بعد موت الشافعي ستا وستين سنة يدرس كتب
الشافعي ، ويعلمها على تلاميذه ، ويعقب على بعض أقوال الشافعي بما يعن له
أثناء الإملاء . والطلاب من حوله يكتبون كل ما يقول من قول الشافعي ومن
قول نفسه في التعقيب على بعض قول الشافعي .

وهذا هو التفسير الصحيح لوجود : « قال الربيع » في ثنايا كتب الشافعي .
ومنها عبارة « قال الربيع : قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية ، وقال لا يجوز
خيار الرؤية » التي نقلها الدكتور أحمد أمين وعقب عليها بقوله : « وبحال أن
تصدر من الشافعي هذه العبارة وأمثالها » .

وهل قال أحد من يثبتون الكتاب للشافعي : إن حدثنا الربيع ، في مطالع
فصوله ، و « قال الربيع » في ثناياه مما خطه يد الشافعي في الأم حتى يقول
الدكتور : إنه من غير الممكن أن يكتب الجملة الأولى وهو يؤلف الكتاب ،
ومن الحال أن تصدر عنه كذلك الجملة الثانية ، ثم يتخذ من هذه وتلك دليلا
بأن الأهمية على أن الشافعي لم يؤلف كتاب الأم ؟ !

ومن قبل ذلك يقول في ثقة مطلقة وجراءة بالغة : ليس يستطيع أحد أن

يقول إن الشافعي قد عكف على كتابة الأم ، وألفه في هذا الوضع النهائي لالشيء .
إلا لأن في أوائل الكلام : « حدثنا الربيع » وفي خلاله : « قال الربيع » !
ولو قد قرأ الدكتور كتاب الأم حقا لآلفى فى أطوائه كثيراً من الأدلة
على أنه له ومن وضعه ، ولمنعه تلك الأدلة من تقليد الدكتور زكى مبارك ،
الذى تلقف كلمة الغزالى التى نقلها دون تعقل أو إدارك — عن أبى طالب المسكى ،
ذلك الصوفى السالى الذى شطح ونطح وأخرج تلك الكلمة الخبيثة الخاملة التى
قالها عن خول البويطى وتأليفه للأم ومنحه للربيع الذى سارع إلى نسبته له
دون أن يردعه عن ذلك الفعل الشائن رادع من حياء أو زاجر من ورع .

وحاشا للربيع ، للنفقة الأمين ، ذى الدين التخين والورع المسكين — أن
يقدم على ارتكاب تلك الحماقة التى تلوث شرفه ، وتسمه بمسيم الضمة والهوان .

ومن الجدير بالذكر أن قول أبى طالب المسكى وقول الغزالى — إن صح
تسميته قولاً — قد ظل رهين كتابيهما ، لم يقله أحد ولم يعرض له عالم بتقريظ
أو توهين إلى أن جاء الدكتور زكى مبارك فننفخ فيه من تمويهه وتبليسه حتى
غرت به أقواما فتبعوه وتقلدوه وفى مقدمتهم الدكتور أحمد أمين والمستشرق
بروكلمان .

وكان من قدر الله لإظهار الحق المبين فى هذه المسألة : أن البيهقى قد نقل
فى مناقب الشافعي عن الربيع أنه قال : إن الشافعي قد ألف بمصر كتاب الأم
فى ألنى ورقة . وهو قول عظيم يلقف ماصنع المنكرون ، ويدحض أقوالهم
ويعحق باطلهم الذى جازأ به من عند أنفسهم بنيا بغير الحق ، أو تقليداً دون
دون حجة قاطعة ، أو برهان ناهض .

وإني مورد نص البيهقي بسنده ؛ ليكون القارىء على بينة من أمره .
قال البيهقي ٢٩١/٣ : « قرأت في كتاب أبي الحسن العاصمي ، رحمه الله ، عن
الزبير بن عبد الواحد ، قال : حدثني محمد بن سعيد ، قال : حدثنا القرياني -
يعني أبا سعيد - قال :

قال الربيع بن سليمان : أقام الشافعي هاهنا أربع سنين ، فأملى ألفاً وخمسة
ورقة .

وخرج كتاب « الأم » ألفي ورقة .

وكتاب السنن ، وأشياء كثيرة ، كلها في أربع سنين .
وما أظن المنكرين وتابعيهم بغير إحسان يجادلون البيهقي فيما قرأ وروى
أو يمارون الربيع فيما شهد ورأى .
وأى شهادة أكره عند العقلاء من شهادة الربيع بأن الشافعي هو الذي
ألف كتاب الأم كله ، وأنه سطره في ألفي ورقة ؟

ولقد أحسن البيهقي صنعا في سرده لأسماء الكتب التي اشتمل عليها « الأم »
٢٥٤-٥٤٧/١ وصدر سرده بقوله : « ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع ،
وهي التي تعرف بالأم »

وتسمية البيهقي لأسماء « كتب الأم » لها خطرها وقدرها ، ولا مناص من
تصديقه فيما قال ؛ لأنه رجل جمع كتب الشافعي وأتق حياه في درسها وترتيبها
وتصنيفها ، والانتصار لحديثها ، ونشرها بين الناس ، واتخاذها أساسا لمصنفاته
حتى بالغ إمام الحرمين في قوله عنه : « ما من شافعي إلا وللشافعي في عقبه مدة

إلا البيهقي ؛ فإن له على الشافعي مئة امتصانيقه في نصرة مذهبه وأقوابله .

ولو لم يكن في نشر كتاب « مناقب الشافعي » إلا هذه الفائدة الخاصة بكتاب الأم - لكان ذلك مغنا عظيمًا يضع الصواب في نصابه ، ويرد الحق لأصحابه ، فكيف وقد اشتمل على فوائد لا تحصى تتعاقب بحياة الشافعي الخاصة والعامة ، وحياة أهله وصحبه وتلاميذه ، وتضمن فوق ذلك دقائق علم الشافعي في التفسير والحديث والفقه ، واللغة والأدب ، وغير ذلك .

* * *

ولقد كان « مناقب الشافعي » للبيهقي المصدر الأول لكل من أتى بعده ، وترجم للشافعي بترجمة مفردة أو غير مفردة .

ومن اعتمد عليه ، وأكثر من النقل عنه : ياقوت الرومي في معجم الأدباء ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ، وابن كثير في كتابيه : طبقات الشافعيين ، والبداية والنهاية ، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات ، ونفر الدين الرازي في مناقب الشافعي ، والسبكي في طبقات الشافعية . وغيرهم كثير .

وقد خلص ابن حجر أكثر فصوله في كتابه « توالي التأسيس » ، بمعالى ابن إدريس ، وقال في مقدمة هذا الكتاب : « إن البيهقي صنع لكتاب المناقب ذبلاً » .

ولم أر من ذكر ذيل المناقب هذا بأى لون من ألوان الذكر . ولا يتخالفنى ريب فى أن ابن حجر يقصد بهذا الذيل كتاب « نوارد الحسكيات عن الشافعي » الذى ذكره البيهقي فى المناقب حيث يقول ١٤٢/١ « . . . وقد أخرجه فى « نوارد الحسكيات » فى آخر الكتاب » .

وذكره أيضا بقوله ٣٦٨/٢ « وله حكايات لم يتفق إخراجها في كتاب المناقب » وأخرجها في جزء .

و « نوادر الحكايات » هذا هو التالى فى النشر لكتاب المناقب ، إن شاء الله ذلك وقدره .

* * *

وقد اعتمدت فى نشر المناقب على ثلاث نسخ :

النسخة الأولى ورمزها (ا) كتبها « أحمد بن عبد الخالق بن محمد بن عبد الله بن أبى هشام ، القرشى ، الشافعى ، الدمشقى » وكان فراغه من كتابتها فى اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الأول ، سنة أربع وتسعين وخمسة . وهى نسخة كبيرة الخط ، حسنة النص ، وعدد أوراقها ٢٣٤ ورقة .

والنسخة الثانية ، ورمزها (ح) كتبها « معمر بن يحيى بن أبى الخير بن عبد الغنى ، المكي ، المالكي » وقد أنهى كتابتها فى عصر الجمعة الثالث من شهر ربيع الآخر ، من شهور سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة .

وقد قوبلت فى تسعة وعشرين مجلسا .

وجاء فى هامش الورقة الأخيرة : « بلغ مقابلة فى المجلس التاسع والعشرين ، فى شعبان عام ثلاثة وسبعين وثمانمائة ، بالمسجد الحرام ، على غير أصل » وعده أوراقها ١٧٦ ورقة ، وخطها دقيق ، واسكنها فى جملتها أصح من النسخة الأولى .

والنسخة الثالثة ، ورمزها (هـ) وليس فيها ما يدل على اسم ناسخها ولا على تاريخ نسخها ، بيد أنه جاء على الصفحة الأولى منها عبارتان : الأولى

فوق العنوان ، والثانية تحتها ، ونص الأولى : « من كتب حجى الحسابى »
ونص الثانية : « من كتب يحيى بن حجى الشافعى » .

والأول هو : حجى بن موسى بن أحمد السعدى ، الحسابى ، الشافعى ،
فقيه الشام ومحدثها . ولد سنة ٧٢١ وتوفى سنة ٧٨٢

والثانى هو : يحيى بن محمد بن عمر بن حجى بن موسى بن أحمد السعدى
الحسابى ، الدمشقى ، المعروف بابن حجى .

ولد بدمشق سنة ٨٣٨ وتوفى بالقاهرة سنة ٨٨٨ وصلى عليه بالأزهر
ودفن بالقرب من ضريح الشافعى .

وهذه النسخة جميلة الخط ، حسنة التنسيق ، ولكنها أقل النسخ شأنا ،
وأخفها وزنا ؛ لكثرة ما فيها من تصحيف وتحريف ، ولذلك لم أثبت فروقها ،
لأنه لا جدوى من إثباتها لزيادة حجم الكتاب

وهذه النسخ الثلاث معصورة عن أصولها المخدوطة فى مكتبة أحمد الثالث
بتركيا . وأرقامها حسب توالى ذكرها ٢٧٠ حديث ، ٨١٩ ، ٧١٨ .

ولانه لطيب لى بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع القائمين على
شئون المكتبات فى تركيا ؛ لحسن عنايتهم بما أطلب تصويره .

وأرجو أن تظل معونتهم شاملة لجميع الباحثين ، وأن لا يصر فهم عنها
ما يفعله بعض السفهاء هنا أو هناك ، كما حدث أخيراً ؛ فإن وضع العوائق أمام
الراغبين فى تصوير لكتب أسرى يحافى سنن العلم ، وينافى مواجب الأخوة ،
ولا ينبى لكرامة للدولة .

ونا لمخالهم إلا عادلين إلى ما كانوا عليه من معونة العلماء وتلبية طلباتهم

أُنِّي كانوا من أرض الله . وقفنا الله جميعا لما فيه رضاه ، وجمع قلوبنا على حب
رائنا والتعاون على نشره على أساس على قويم .

* * *

ولعل من طرائف المواقفات : أن أكتب مقدمة مناقب الشافعي في آخر شهر
رجب من سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ، صلى الله
عليه وسلم ، وقد كانت وفاة الشافعي في آخر يوم من شهر رجب سنة أربع
ومائتين .

فليكن على في هذا الكتاب تحية مقبوضة للشافعي ، في ذكرى
مئور ألف ومائة وسبع ومائتين سنة على وفاته .

طيب الله نراه ، وتقبل عنه أحسن ما عمل ، كفاء ما بذل من وقت وجهه
في فقه الكتاب ، ونصر السنة ، وتجليتهما للناس في أسلوب بارع ، وحوار
رائع ، يبرر القول ، ويسحر النفوس ، ويهدي إلى سواء الصراط ؟

القاهرة في يوم الإثنين ٣٠ من رجب ١٣٩١ هـ
٢٠ من سبتمبر ١٩٧١ م

الصيد أحمد صقر

البيهقي في سطور

- هو أبو بكر: أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي^(١).
- ولد في شعبان سنة ٣٨٤ في «خُسْرَوَجَرْد» إحدى قرى «بَهَق» بنواحي «نَيْسَابُور».
- مات في جمادى الأولى سنة ٤٥٨.
- أول سماعه للعلم سنة ٣٩٩.
- رحل إلى العراق والجلال والحجاز.
- كان ورعا زاهداً تقياً ، تابع الصيام مدة ثلاثين سنة .
- تلمذ على طائفة من العلماء من أشهرهم الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥) مؤلف المستدرک علی الصححین . وابن فورك الأصبهانی ، المتوفى سنة ٤٠٦ وأبو عبد الرحمن السلمي (٣٠٣ - ٤١٢) وأبو منصور البغدادی المتوفى سنة ٤٢٩ وأبو محمد الجوينی ، المتوفى سنة ٤٣٨.
- تلمذ عليه جماعة من أشهرهم : أبو عبد الله الفراوي (٤٤١ - ٥٣٠) ، وقد روى عنه كثيراً من كتبه ومنها «مناقب الشافعي» ومنهم ابنه : إسماعيل بن أحمد البيهقي ، المتوفى سنة ٥٠٧ . وحفيده : عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي ، المتوفى سنة ٥٢٣ . وأبو المغيرة القشيري (٤٤٥ - ٥٣٢) وهو من رواة كتاب المناقب .
- ألف كتباً كثيرة ، طبع منها : السنن الكبرى ، وأحكام القرآن ، والأسماء

(١) ترجمت له في مقدمة كتاب معرفة السنن والآثار .

والصفات ، والاعتقاد ، والقراءة خاف الإمام ، وحياء الانبياء في قبورهم ،
ودلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، صلى الله عليه وسلم ،
ومعرفة السنن والآثار .

- قال عنه الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) : « قلّ من جود تواليه مثل الإمام أبي بكر البيهقي ، فتصانيفه عظيمة القدر ، فينبغي للعالم أن يعتنى بها)
- قال النووي : (٦٣١ - ٦٧٦) : « المصنفات في مناقب البيهقي كثيرة ،
ومن أحسنها وأثبتها كتاب البيهقي ، وهو مجلدان ضخمان ، مشتملان على
نفاث من كل فن ، استوعب فيهما معظم أحواله ومناقبه ، بالأسانيد
الصحيحة ، والدلائل الصريحة »